

علّقت مصادر مصرفية على ما يُنشر في بعض الصحف حول المسائل النقدية والمصرفية، فذكرت:

بين حين وآخر، تنشر الصحف ووسائل الإعلام مقالات وتعليقات مغرضة تنكر الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي اللبناني في تمويل الاقتصاد اللبناني، وبالتالي دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وهي تصوّر القطاع على عكس حقيقته كأن دوره هو استغلال الاقتصاد اللبناني لتكديس الأرباح الطائلة دون حق.

ومع إيماننا العميق بحرية الصحافة، وحق كل صحيفة أو وسيلة إعلامية باختيار النهج الذي تريده في مقاربتها للشؤون العامّة، فإن بعض ما يُنشر يستوجب الردّ، بسبب المبالغة في تحريف الوقائع وتأويل الأرقام، ممّا قد يؤدي إلى تشويه الحقيقة وتضليل الرأي العام.

على سبيل المثال لا الحصر، فقد أشارت إحدى الصحف مؤخراً إلى التطوّر الكبير في حجم الأموال الخاصّة للقطاع المصرفي اللبناني بارتفاعها من ١٤٠ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ٢٢ مليار دولار عام ٢٠١٩. وبدلاً من اعتبار هذا التطوّر الكبير في رساميل المصارف شهادة لصالح القطاع المصرفي ودليلاً على نجاحه وتعاضم دوره في خدمة الاقتصاد، فقد فسّر بغير حقّ على أنه دليل على مبالغة المصارف في غرف الأرباح من فوائد ديون الدولة.

من البديهي أن النسبة الكبرى من الفوائد المقبوضة لا تعود إلى المصرف ومساهميّه، بل لزبائنه المودعين. يضاف إلى ذلك، أن هذا التطوّر في حجم الأموال الخاصّة لم ينشأ عن الأرباح السنوية وحسب، بل كان بنسبة كبيرة بفضل ثقة المساهمين بمصارفهم، واستجابتهم الدائمة للمساهمة في زيادة الرساميل التي تكرّرت عشرات المرّات في العقود الأخيرة. كما استقطبت الصناعة المصرفية في لبنان استثمارات اللبنانيين والعرب في الاكتتابات المتوالية في زيادات الرساميل، لأن الصناعة المصرفية اللبنانية شكّلت منذ نهاية الحرب الأهلية جاذباً لغير المقيمين، بسبب نجاحها وتطوّرها المطّرد والثقة المتزايدة بها.

كما يجب أن يُحسب للمصارف، وليس عليها، أنها لم توزّع الأرباح السنوية على المساهمين إلا بنسب محدودة، وحرصت على الاحتفاظ بالأرباح في مؤسّساتها، وحسن إدارتها، لتعزيز هذه المؤسّسات وتطويرها وضمان أموال المودعين. هذه

السياسة مكّنت القطاع المصرفي من المساهمة في الاستقرار الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الماضية عن طريق تمويل القطاعين الخاص والعام معا. وقد جاءت مساهمة المصارف في هذا الاتجاه في ظل غياب مبادرات الدولة وخططها لإنقاذ الاقتصاد اللبناني من الهبوط المتسارع واستعادة النمو والتنمية وخلق الوظائف والحدّ من الفقر.

وتركيزنا على موضوع الربحية، كمثال، لا يقلل من أهميّة النقاط الأخرى التي ترد في بعض التعليقات، والتي تقلب الحقائق رأسا على عقب. فالمصارف، بعكس ما يشيع، لم تطالب بتمكّن موجودات الدولة اللبنانية لتعويض خسائرها، بل اقترحت في خطتها البديلة عن ورقة الحكومة المستقبلية بأن تبقى موجودات الدولة ملكا للدولة، على أن تتمّ إدارتها بطريقة جديدة تساهم في تطويرها وزيادة عائداتها، بدلا من الإدارة الفاشلة التي تخضع لها. وبذلك يمكن استعمال أرباحها فقط في تسديد خسائر مصرف لبنان، وبالتالي خسائر القطاع المالي.

ورغم أن هذه النقطة شرحت مرارا، ما زال هناك من يصرّ، من قبيل سوء النية، على أن اقتراح المصارف هو نقل ملكية موجودات الدولة إليها.